سببا لمعنى الاقرب درجة فيكون اولى وكذا اولاد من لاب لقرابة الاب
وقد سلف انه استحق لمعنى العصوبة بقدم قرابة الاب على قرابة الام
واعلم ان هذا الاجماع ليس مطلقا بل هو مقيد بما اذا لم يكن فيهم ولد
عصبة اما اذا كان فيهم ولد عصبة ففي اولويته منزلة قوة القرابة
خلاف بين ظاهر الرواية وقول بعض المشايخ كما ستقف عليه وان
استووا في القرب بحسب الدرجة وفي القرابة بحسب القوة وكان
حيزة قرابتهم متحدا بان يكون الكل من جهة اب الميت او من جهة
امه فولد العصبة اولى ممن لا يكون ولد العصبة كبنت العم وابن
العمة كلاهما لاب وام او لاب اما كله لبنت العم لانها ولد العصبة
دون ابن العمة وذلك لان العم لاب وام اولاب من العصبات بخلاف
العمة فانها من ذوي الارحام كالعمة لام وفي جانب ولد العصبة
قوة ورجحان باعتبار المدلي به وعند اتحاد جهة القرابة في صورة
تساوي الدرجة يعتبر فيهن القوة وان لم يعتبر عند اختلافهن
كما سياتي وان كان احدهما ان احد هذين المذكورين وهما العم لعمة
لاب وام والاخر لاب كان المال كله لمن كانت له قوة القرابة لم يرد
بهن العباس ما سيتبادر من اطلاقهما لان العم اذا كان لاب وام و
العمة لاب فلا خلاف لاحد في ان المال كله لبنت العم لانها ولد العصبة
ولما ايضا قوة القرابة بل ادلى بها ان العمة ان كانت لاب وام و
العم لاب كان المال كله كذلك قوة القرابة وهذا بين العمة وح يتاخ

الخلاف

الخلاف الذي سيذكر فكانه قال وان كانت العمة لاب وام والعم لاب فظل
المال لابن العمة فظاهر الرواية لقوة قرابته دون بنت العم المذكورة
وان كانت ولد الوارث قياسا على حالة الاب فانها مع كونها ولد ذي الرحم
وهو بالام يكون اولى بالميراث لقوة القرابة الحاصلة لها من جهة الاب
من الحالة لام مع كونها ان كون الحالة لام ولد الوارثة وهي الام الا انها
فانها وارثة بخلاف ابن الام وانما كانت لحالة الاولى اولى من الثانية
لان الترجيح ان تحمل شيء على آخر بمعنى حاصل فيه وهو فيها لخلو بعده
قوة القرابة الحاصلة في الحالة الاولى التي هي من جهة الاب اولى من
الترجيح لمعنى حاصل في غيره وهو في مثالنا الاولاد بالوارث الحاصل
في غيره الحالة الثانية التي هي من جهة الام فان الوارثة ليست حاصلة في
محل الحالة بل في امها التي هي امه الميت لانتقال الاولاد موجود في
الثانية كما ان قوة القرابة موجودة في الاولى لانا لقول المعنى الذي هو
حقيقة هو الوارثة الموجودة في غيرها والاولاد هو تعلق لاتملك
الوارثة التي ترجح بها ولولا علاقة التعلق لم يتصور ترجيحها بها
فان قيل من اين يستقيم قياس ابن العمة وبنت العم المذكورتين على الحالتين
المذكورتين مع ان ترجيح الحالة لاب لمعنى فيها وهو قوة قرابتها
بخلاف ابن العمة لاب وام فان قوة القرابة ليست في ذاته بل في امه
قلنا من حيث ان القرابة تشير من العمة الى فرعها او هاتين ان
بنت العم لاب وام اولى من بنت العم لاب وليس ذلك الا باعتبار الحالة

Copyright © King Saud University